المصدر: الاهرام
التاريخ : ٢٠١١/٢/١٠

النيابة الإدارية والإخوان وحزب الجبهة يرفضون لجنة تعديل الدستور

كتب . محمد الشاذلى وعماد الفقي وسمير السيد:

أصدر مجلس إدارة نادي مستشاري النيابة الإدارية بيانا اعترض فيه بشدة علي القرار الجمهوري الخاص بتشكيل اللجنة الدستورية المنوط بها النظر في اقتراحات تعديل المواد ٧٦، ٧٧، ٨٨ من أحكام الدستور. اعتبر المجلس أن هذا القرار جاء خلوا من ممثلين عن هيئة النيابة الإدارية باعتبارها هيئة قضائية طبقا لنص المادة الأولي من القانون. وأوضح البيان أنه كان يتعين أن يتضمن القرار ممثلا عن هيئة النيابة الإدارية أسوة بالمحكمة الدستورية والقضاء ومجلس الدولة. وأعلن المجلس في بيانة للقيادة السياسية أنه في حالة انعقاد طارئ ودائم حتي يتم النظر في تعديل هذا القرار بما يضمن المساواة الكاملة بين جميع الهيئات القضائية تفعيلا لدور الهيئة كهيئة قضائية مستقلة، وحفاظا علي الحقوق المكتسبة لأعضائها.

ومن جهة أخرى قرر أعضاء نادى النيابة الإدارية الدخول فى اعتصام مفتوح احتجاجا على تصريحات بعض أعضاء اللجنة المشكلة لتعديل الدستور بشأن المادة ٨٨ التى ستعدل لتقضى بالاشراف القضائى على انتخابات مجلسى الشعب والشورى.

وصرح المستشار عبدالله قنديل رئيس نادي مستشاري هيئة النيابة الإدارية بأن المجلس سيعقد اجتماعا موسعا اليوم يليه مؤتمر صحفي سوف يعرب فيه عن توجه المجلس خلال الأيام المقبلة. وهاجمت جماعة «الاخوان» قرار رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة اقتراح التعديلات الدستورية، ووصفت الجماعة اللجنة بعد أن أبدت احترامها لأعضائها بأنها «غير شرعية».

واعتبر حزب الجبهة الديمقراطية، أن قرار رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة لتعديل الدستور، هو من باب اللف والدوران وتضييع الوقت.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية